الأمم المتحدة

A/75/349

الجمعية العامة

Distr.: General
16 September 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 128 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز منظومة الأمم المتحدة: تعزيز منظومة الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 11 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه ورقة موقف جمهورية الصين الشعبية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعيّة العامة في إطار البند 128 (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) **جانغ** جون
الممثل الدائم
والسفير فوق العادة والمفوض
لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة

* A/75/150.

230920 210920 20-12007 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 11 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية والإنكليزية والفرنسية]

ورقة موقف جمهورية الصين الشعبية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة

أولاً – يصادف عام 2020 الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية ضد الفاشية وحرب المقاومة الشعبية الصينية ضد العدوان الياباني. وقد آلينا على أنفسنا، نحن الشعوب، قبل خمسة وسبعين عاما من اليوم "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف"، لذا أسسنا الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية الأكثر عالمية والأكثر تمثيلا والأقوى حجية، وأنشأنا نظاما ومنظومة دوليين يستندان إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها. وهكذا بدأت حقبة جديدة في سعي البشرية إلى تحقيق السلام والتنمية.

وعلى مدى السنوات الخمسة والسبعين الماضية، أنشأت الأمم المتحدة، باعتبارها راعية السلام، آلية للأمن الجماعي، ووضعتها موضع التطبيق، وانخرطت في وساطات مؤثرة لتسوية المنازعات سلمياً، ونشرت أكثر من 70 بعثة لحفظ السلام في مناطق النزاع. وكانت الأمم المتحدة، في الأرباع الثلاثة الأخيرة من القرن، طرفًا أساسيًا في التخفيف من حدة النزاعات الإقليمية، ومنع نشوب حروب عالمية جديدة، والحفاظ على السلام والاستقرار عمومًا في العالم.

وعلى مدى السنوات الخمسة والسبعين الماضية، استفادت الأمم المتحدة، التي حددت هدفها في التنمية، من الاتجاه المتمثل في العولمة الاقتصادية وحشدت الموارد على نطاق عالمي لوضع وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبمساعدة الأمم المتحدة، يسير مليارات من الناس نحو العصرنة. وتم القضاء على الجدري والكثير من الأمراض المعدية الأخرى التي ابتليت بها البشرية لآلاف السنين. وانتقل عدد كبير من البلدان النامية إلى مسار التنمية السريع.

وعلى مدى السنوات الخمسة والسبعين الماضية، عززت الأمم المتحدة، مستندة إلى الإنصاف باعتباره مبدأها التأسيسي، المساواة بين البلدان، كبيرها وصغيرها، فضلا عن روح الديمقراطية. وتحت رعايتها، تضع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة قواعد دولية معًا، وتدير الشؤون العالمية معًا، وتتقاسم ثمار التنمية معًا.

وتضاعف جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التحولات التي تجري مرة واحدة في عالمنا كل قرن. ونحن الآن على عتبة الدخول في فترة من الاضطراب والتغيير، ونشهد تصاعد ممارسات الحمائية والأحادية والتّنمّر. وتواصل بعض البلدان والقوى السياسية لعبة إلقاء اللوم، وتجعجع من أجل "الانفصال"، عن المنظمات والاتفاقات الدولية والانسحاب منها. وإن ما تقوم به إن هو إلا تخريب التعاون الدولي، وإذكاء المواجهة بين الأيديولوجيات والنظم الاجتماعية، وتعريض العالم لشديد الخطر.

وعلى الرغم من هذه الأفعال، لا يزال السلام والتنمية موضوع عصرنا. ولا يزال صعود الأسواق الناشئة والبلدان النامية ثابتًا دون تغيير، كما لم يتغير الاتجاه صوب تحقيق عالم متعدد الأقطاب، وظلت العولمة الاقتصادية مستمرة على الرغم من التقلبات والمنعطفات دون تغيير.

ويتعين على جميع البلدان، في هذا السياق، أن تنظر إلى ما وراء الجائحة وأن تجد إجابات على أسئلة رئيسية من قبيل ماهية الشكل الذي سيكون عليه العالم ونوع الأمم المتحدة التي يحتاجها هذا العالم. وينبغي لنا جميعا أن نعمل معًا على وضع مخطط جديد أفضل لصالح الأجيال القادمة.

ثانيا – وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة فرصاً هامة. ففي الوقت حيث يعمل العالم على مكافحة كوفيد-19، من المهم للغاية تجديد المهمة التي تأسست الأمم المتحدة لأجل تحقيقها، والتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، وبناء عالم مفتوح وشامل للجميع وعلى قدر من النظافة والجمال وينعم بالسلام الدائم ويسوده الأمن العالمي والازدهار المشترك.

1 – ينبغي للبلدان أن تدعم معًا نتائج الحرب العالمية المناهضة للفاشية وأن تعارض أي محاولة لإعادة عقارب التاريخ إلى الوراء. ويجب أن نرفض سياسات الأحادية والهيمنة والقوة. وعلينا أن ندافع عن تعددية الأطراف، ونحافظ على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وندافع عن النظام الدولي الذي محوره الأمم المتحدة والنظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي، ونعمل معا لجعل العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية وإنصافًا وترتكز بشكل أكبر على القواعد.

2 – وجميع البلدان متساوية، بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو ثروتها. ولا بد لنا من احترام الخيار المستقل للبلدان الأخرى في نظمها الاجتماعية ومساراتها الإنمائية، ومعارضة التدخل في الشؤون الداخلية، والترويج لنوع جديد من العلاقات الدولية يتسم بالاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المربح للجميع.

3 – وعلينا أن نعمل على وضع نموذج جديد للشراكة الإنمائية الدولية يكون أكثر إنصافا وتوازنا، وأن نوطد هيكل التعاون الذي تشكل الأمم المتحدة جوهره، والتعاون بين الشمال والجنوب باعتباره القناة الرئيسية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره عنصرا تكميليًا. وينبغي أن نعزز التعاون الدولي على الحد من الفقر وأن نعطي الأولوية لهذا المسعى في تنفيذ خطة عام 2030 من أجل القضاء على الفقر المدقع في أقرب وقت ممكن.

ويجب أن نتمسك بنظام التجارة المتعدد الأطراف الذي يرتكز على منظمة التجارة العالمية ويقوم على القواعد، وأن نشجع على تحرير التجارة والاستثمار وتيسيرهما، وأن نبني اقتصادا عالميا مفتوحا. كما ينبغي لنا جميعا أن نهيئ بيئة مواتية للتنمية المستدامة وأن نجعل العولمة الاقتصادية أكثر انفتاحا وشمولا وتوازنا وفائدة للجميع.

4 – وبالنظر إلى مواطن الضعف وأوجه القصور التي كشف عنها مرض كوفيد-19، فإننا بحاجة إلى تحسين نظام الحوكمة في مجال أمن الصحة العامة. ويتعين علينا أن نستجيب بسرعة أكبر لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة وأن ننشئ مراكز احتياطية عالمية وإقليمية وأن نزودها بإمدادات لمكافحة الجائحات. كما نحتاج إلى زيادة الحوار بشأن السياسات وإلى زيادة تبادلها. وينبغي لجميع الأطراف أن تضع حياة الناس وصحتهم في الصميم، وأن تُدرج أمن الصحة العامة في مقدمة جدول الأعمال الدولي، وأن تبني مجتمعاً عالمياً شعاره الصحة للجميع.

5 - كما علينا أن نحترم الطبيعة ونراعيها ونحميها. وأن نسعى إلى التعايش المنسجم بين الإنسان والطبيعة، وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع والبيئة، فضلا عن التنمية البشرية الشاملة، وتحسين حفظ النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي. ونحن بحاجة إلى تشجيع أساليب الحياة والإنتاج الخضراء والخفيضة الكربون والدائرية والمستدامة، والتصدي لتغير المناخ باتخاذ إجراءات ملموسة لحماية كوكبنا المشترك.

6 - وعلينا أن ندعو إلى التشاور والتعاون والمنافع المشتركة في مجال الحوكمة العالمية، وأن نعتمد نهجاً تقوده الدول الأعضاء وموجهاً نحو العمل من أجل تحسين نظام الحوكمة العالمية، وذلك بهدف جعله يعكس على نحو أفضل المشهد الدولي المتغير وتطلعات ومصالح غالبية البلدان، ولا سيما الأسواق الناشئة والبلدان النامية، والتصدي للتحديات العالمية على نحو أكثر فعالية.

ثالثًا - إن الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تنعقد في هذه اللحظة الخاصة، تكتسي أهمية بالغة؛ إذ يأتي موضوع "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف"، وهو موضوع أحداث الاحتفال بذكرى التأسيس، في محله تمامًا. وتأمل الصين أن تركز جميع الأطراف على هذا الموضوع، وأن تعيد تنشيط خطة السلام والتنمية الدولية، وأن تبعث الأمل والثقة لدى الناس في جميع أنحاء العالم.

1 - نحن بحاجة إلى تعزيز التضامن ورفض أي تسييس أو وصم يرتبط بمرض كوفيد-19. وينبغي لنا أن نستغل القيادة الهامة لمنظمة الصحة العالمية، وأن نتخذ إجراءات عالمية متضافرة لمكافحة هذا المرض. ونحن بحاجة إلى زيادة تبادل المعلومات، وتنسيق الاتصال والعمل في مجال السياسات، والإسراع في البحث والتطوير في مجال الأدوية واللقاحات واختباراتها، والسعي إلى تحقيق إنجازات مبكرة. ويمكن للبلدان، مع توخيها الحيطة الدائمة إزاء الفيروس، أن تعيد فتح الأعمال التجارية والمدارس بطريقة منظمة امتثالاً للتوصيات المهنية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، وأن تجري تعديلات محسوبة تتزامن مع تطور حالة مرض كوفيد-19.

2 - ويصادف هذا العام بداية عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى توفير الدعم لمساعي الأمم المتحدة ذات الصلة ووضع التنمية في مركز التعاون الدولي. وينبغي أن نركز الجهود على الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، وغير ذلك من المجالات التي تحظى باهتمام مشترك من البلدان النامية. وينبغي تجميع مزيد من الموارد لدعم البلدان النامية، في مجالات من قبيل التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. وهي تستحق بيئة خارجية أفضل.

ويستحق تأثير كوفيد-19 على البلدان النامية اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي. ويجب أن تكون هناك إجراءات مشتركة لمساعدة البلدان المحتاجة في تجميع الموارد اللازمة لمكافحة كوفيد-19، وتحقيق استقرار الاقتصاد، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما هو مخطط لها.

وتعمل الصين مع أعضاء آخرين في مجموعة العشرين على تنفيذ مبادرة تعليق خدمة الديون لأفقر البلدان. وندعو إلى تعليق الديون لفترة زمنية أطول. ونحن بحاجة إلى تعزيز الدعم للبلدان الأشد تضرراً التي تعاني من شدة وطأة الديون، وتشجيع المؤسسات المالية الدولية والدائنين من القطاع الخاص على اتخاذ إجراءات ملموسة للمساعدة في هذا الجهد.

3 - وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على توفير تفسير كامل وأمين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس وتنفيذهما على نحو فعال، والتقدم صوب إقامة نظام منصف للإدارة المناخية يكون قائما على التعاون ومفيدا للجميع؛ إذ يشكل فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام الإيكولوجي مخاطر جسيمة على التنمية البشرية. والصين، بوصفها البلد المضيف للاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، مستعدة للعمل مع جميع الأطراف على وضع إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يتسم بالطموح والتوازن وذي منحى عملي.

4 - ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وأن يسلط الضوء على حماية حقوق النساء والفتيات ومصالحهن في الاستجابة لمرض كوفيد-19. وينبغي للأمم المتحدة أن تركز أكثر على إنهاء العنف والتمييز والفقر وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين، وزيادة تمثيل المرأة في منظومة الأمم المتحدة.

5 - وترحب الصين بالنداء العالمي لوقف إطلاق النار الذي وجهه الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى وقف إطلاق النار ووقف أعمال العنف على وجه السرعة. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف باعتباره آلية الأمن الجماعي الدولي، ويتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ويعمل على تسوية القضايا الإقليمية سلميًا.

وتعارض الصين بشدة أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها بدون سبب، وفرض جزاءات أحادية الجانب، وممارسة الولاية القضائية خارج حدود الدولة؛ إذ يجب عدم اتخاذ أي إجراءات قمعية دون إذن من مجلس الأمن. ويجب على الأمم المتحدة أن تحسن من قدرة عمليات حفظ السلام على تنفيذ ولايتها، وأن تراعي المبادئ الثلاثة المتمثلة في "موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية"، وأن تساعد البلدان الخارجة من النزاع على بناء سلام دائم.

وتمثل قضية فلسطين جوهر مسألة الشرق الأوسط. وتؤيد الصين جهود الشعب الفلسطيني لإقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتمتع بالسيادة الكاملة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ونحن نؤيد مشاركة فلسطين بصورة أوسع نطاقًا في الشؤون الدولية باعتبارها دولة. ونؤيد أيضا مطالب فلسطين المشروعة وجميع الجهود التي تفضي إلى تسوية القضية الفلسطينية.

ويشكل حل الدولتين الطريق الصحيح للمضي قدماً. وينبغي النهوض بالحوار والتفاوض بين فلسطين وإسرائيل بوصفهما طرفين متساويين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، ومبادرة السلام العربية، وغير ذلك من التوافقات الدولية في الآراء والمعايير الدولية. ويلزم أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود لتعزيز السلام بطريقة موضوعية ومحايدة.

وتشكّل خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيّدها مجلس الأمن في قراره 2231، نتيجةً هامةً للدبلوماسية المتعددة الأطراف وعنصراً رئيسياً من عناصر الهيكل العالمي لعدم الانتشار. ويفضي التمسك بتلك الخطة إلى حماية تعددية الأطراف والنظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي، والسلام والأمن في الشرق الأوسط. وتؤيد الصين بقوة سلطة قرار مجلس الأمن رقم 2231 وصلاحية خطة العمل.

وينبغي أن تنفَّذ بحسن نية جميع الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن 2231، بما في ذلك المتعلقة منها برفع الحظر على توريد الأسلحة. والبلد الذي انسحب من خطة العمل الشاملة المشتركة ليس له الحق القانوني في استدعاء آلية "إعادة" فرض الجزاء على إيران من جانب واحد. وستعمل الصين

مع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً على دعم هذه الخطة وقرار مجلس الأمن 2231، وحماية تعددية الأطراف، والسعي إلى تسوية سياسية ودبلوماسية للمسألة النووية الإيرانية.

والتسوية السياسية هي أيضا السبيل الوحيد للمضي قدمًا في أفغانستان. وتؤيد الصين عملية السلام والمصالحة التي تقودها أفغانستان وتتولى زمامها. ونحن نشجع وندعم الحوارات والمحادثات بين الأطراف المعنية في أفغانستان التي تقوم على قاعدة واسعة وتشمل الجميع، ونأمل أن تتخذ تلك الأطراف قرارات مستقلة بشأن مستقبل البلد، وأن تحول دون عودة البلد ليصبح أرضًا خصبة أو مأوى للإرهاب والتطرف، وأن تحقق السلام الدائم والتنمية الشاملة في وقت مبكر. وينبغي سحب القوات الأجنبية على نحو منظم وبطريقة مسؤولة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكثف التنسيق وأن يزيد من مشاركته لتيسير السلام والمصالحة وإعادة الإعمار في البلد.

6 - ومع مراعاة أنه "لا يمكن الانتصار في أي حرب نووية وأنه لا يجب خوضها أبدا"، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن سياسات الردع النووي القائمة على التحركات الوقائية، وأن تحد من دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن القومي، وأن تتوقف عن تطوير ونشر منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية على الصعيد العالمي، وأن تمنع التسليح وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وهذه الجهود ضرورية لتحقيق التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي. وسيؤدي انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ومحاولتها نشر قذائف أرضية متوسطة المدى في الخارج إلى الإضرار بشدة بالاستقرار الاستراتيجي على الصعيد العالمي وتقويض السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتعارض الصين بشدة هذه الأفعال.

وينبغي أن تتبع البلدان نهجا تدريجيًا في نزع السلاح النووي استنادًا إلى مبدأي "الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي" و "الأمن غير المنقوص لجميع البلدان". وتتحمل البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية مسؤوليات خاصة وأساسية عن نزع السلاح النووي. وينبغي لها أن تمدد معاهدة ستارت الجديدة وأن تواصل تخفيض مخزوناتها النووية. ولن تقبل الصين الدعوة غير العادلة وغير المعقولة للانضمام إلى أي مما يسمى مفاوضات الأسلحة الثلاثية الأطراف مع الولايات المتحدة وروسيا المتعلقة بتحديد الأسلحة.

وينبغي للبلدان أن تعمل معاً على دعم سلطة وفعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تسعى إلى تحقيق نتائج إيجابية في المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن نؤيد بقوة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتعجيل بدخولها حيز النفاذ. وينبغي أن نتمسك بالتعددية، وأن نستغل تماما الدور القيادي للأمم المتحدة، وأن نتقيد بأمانة بمعاهدة عدم الانتشار، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وقرار مجلس الأمن 1540. والهدف من ذلك هو بناء نظام دولي لعدم الانتشار يكون عادلا وشاملا.

7 - وهناك حاجة إلى التعاون العالمي للتصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية. ويجب أن نحذر من عودة ظهور الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ويمكن فقط تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب لا إضعافه. وتتطلب مكافحة الإرهاب استراتيجية كلية شاملة تعالج الأعراض والأسباب الجذرية للتخلص من أرضيته الخصبة. ولا ينبغي ربط الإرهاب والتطرف بأي بلد معين أو عرق أو دين

معين، ولا ينبغي أن يكون هناك أي ازدواجية في المعايير. ولقد دقّ مرض كوفيد-19 ناقوس الخطر بشأن إدارة الأمن البيولوجي على الصعيد العالمي. وينبغي للبلدان أن تعمل على نحو أوثق لمنع خطر الأسلحة البيولوجية والإرهاب البيولوجي، وأن تعزز تطوير التكنولوجيا الأحيائية على نحو سليم لصالح البشرية، وقد ألحقت جائحة كوفيد-19 أضراراً بالأمن الغذائي العالمي. ومن الضروري أن تواصل البلدان تحديث القطاع الزراعي، وزيادة الإنتاجية، والمشاركة في التعاون الدولي، والعمل معا من أجل التأسيس لنظام تجاري زراعي منصف وعادل ويتسم بالاستدامة والاستقرار. وينبغي تقديم مزيد من الدعم التكنولوجي والمالي للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من أجل تحسين حماية الأمن الغذائي فيها.

8 - وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف الحوار والتعاون، على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة، لاستخدام الفضاء الإلكتروني لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق السلام والاستقرار الدوليين، والرفاه العالمي. ومن الضروري معارضة الحرب السيبرانية وسباق التسلح وتعزيز فضاء إلكتروني سلمي وآمن يكون مفتوحا ويقوم على التعاون والنظام. وتتمثل المهمة الملحة في وضع مدونة سلوك دولية للفضاء الإلكتروني تكون مقبولة لدى الجميع. وتعارض الصين أي دولة تعمل على توسيع نطاق مفهوم الأمن القومي لتقييد التطوير الاعتيادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاون.

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتقدم بسرعة، والاقتصاد الرقمي يزدهر. وتأتي صحبتهما أخطار تتجلي شيئًا فشيئًا في مواجهة أمن البيانات. وثمة حاجة ماسة إلى وضع قواعد دولية في هذا المجال تعكس آراء غالبية البلدان ومصالحها. وتحقيقا لهذه الغاية، تقترح الصين المبادرة العالمية لأمن البيانات، التي تشمل أساسا ما يلي:

- التصدي لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المفضية إلى إتلاف أو سرقة البيانات الهامة للهياكل الأساسية الحيوية للدول الأخرى؛
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع وإنهاء الأنشطة التي تعرّض المعلومات الشخصية للخطر من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعارضة فرض مراقبة واسعة النطاق على الدول الأخرى باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة؛
- تشجيع واحترام القرار المستقل للشركات باختيار مواقع تخزين البيانات، والامتناع عن إجبار الشركات المحلية على تخزين البيانات التي يتم جمعها والحصول عليها من الخارج في أراضيها؛
- الامتناع عن الحصول على البيانات الموجودة في دول أخرى عن طريق شركات أو أفراد دون إذن من تلك الدول؛
- عدم قيام مقدمي خدمات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتركيب أبواب خلفية في منتجاتهم وخدماتهم.

وتدعو الصين جميع الحكومات والشركات إلى دعم هذه المبادرة، وتحمّل المسؤولية العالمية بشكل مشترك في العصر الرقمي، وتحقيق التعاون والتنمية المشتركة التي تعود بمنافع على الجميع دون استثناء.

9 - ويشكل أمن تكنولوجيا الجيل الخامس مسألة فنية. ولذلك ينبغي أن يستند أي تقييم وخلاصة في هذا المجال إلى الحقائق والعلم. وينبغي أن يبتّ السوق والشركات المعنية في إمكانية تيسير الوصول إلى سوق الجيل الخامس.

أما بالنسبة للحكومات، فينبغي لها أن تعامل جميع شركات الجيل الخامس بطريقة غير تمييزية، وأن تتمسك بمبادئ التجارة الحرة والمنافسة في السوق، وأن تمكِّن من تهيئة بيئة أعمال مفتوحة وعادلة ومنصفة وغير قائمة على التمييز. وينبغي ألا تقوم أي حكومة بتسييس تكنولوجيا الجيل الخامس، أو إساءة استخدام مفهوم الأمن القومي لاستبعاد شركة معينة أو حظرها.

وعلى غرار التكنولوجيات الأخرى، تنتمي تكنولوجيا الجيل الخامس إلى البشرية وينبغي استخدامها لما فيه فائدة الجميع.

10 - وينبغي للبلدان أن تتعاون على الصعيد الدولي في مجال حقوق الإنسان على أساس المساواة والاحترام المتبادل، ورفض تسييس حقوق الإنسان وممارسة المعايير المزدوجة. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان وسائر وكالات الأمم المتحدة أن تعمل بطريقة محايدة وموضوعية وغير انتقائية، وأن تيسر التبادلات والتعاون على الصعيد الدولي في مجال حقوق الإنسان، وأن تعزز إحراز تقدم على نحو متوازن لفئتي حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في العيش والتنمية.

وفي ظل الظروف الراهنة، لا بد من التصدي لوحشية الشرطة، ومعالجة الفشل في حماية حقوق الناس في الحياة والصحة أثناء الاستجابة لمرض كوفيد-19، ومكافحة التمييز العنصري في بعض البلدان، وهي مسائل أثارت قلقاً بالغاً للمجتمع الدولي. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نحقق الهدف السامي المتمثل في "حقوق الإنسان للجميع".

11 - وينبغي للبلدان أن تدعم الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وسائر المنظمات المتعددة الأطراف باعتبارها القناة الرئيسية لمعالجة مسألة اللاجئين. كما ينبغي للبلدان أن تعمل على كفالة التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وأن تقوم بدورها في إطار مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. ومن المهم التصدي للحروب والنزاعات والفقر والتخلف وغيرها من الأسباب الجذرية، وتهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين بشكل طوعي وآمن ومستدام.

ورغم أن التنمية غير المتوازنة هي السبب الرئيسي الكامن وراء الهجرة، فإن الهجرة لا تزال محركا رئيسيا للتنمية. ويجب أن تركز الجهود على قضايا التنمية التي تكمن في صميم الهجرة غير النظامية، وأن تمنح الأولوية للتنمية المستدامة في جميع مراحل عملية إدارة الهجرة العالمية.

وينبغي لبلدان المنشأ والعبور والمقصد أن تعزز التنسيق والتعاون في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويجب أن يستند تنفيذ الاتفاق إلى احترام السيادة الوطنية، وأن يراعي ظروف مختلف البلدان مراعاة كاملة، وأن يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف.

12 - وتدعم الصين تحسين حماية الملكية الفكرية في العالم. وتلتزم الصين بتحسين نظام الحوكمة العالمية للملكية الفكرية وتعزيز حوكمة الملكية الفكرية العالمية التي تتميز بالتشاور والتعاون والمنافع المشتركة.

وستظل الصين نصيرًا ومشجعًا ولاعبًا فاعلاً في التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية ومدافعًا قويًا عن قواعد الملكية الفكرية الدولية ومشاركًا ومساهمًا في وضعها.

ولا بد للبلدان، وهي توجه مرض كوفيد-19، من أن تعزز التعاون الدولي بشأن حماية الملكية الفكرية، وتتصدى معًا للتحديات التي يثيرها الفيروس، وتساعد على تهيئة بيئة تمكينية للمبتكرين وكيانات السوق في جميع البلدان.

13 - وتقدر الصين وتدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في الدفع قدمًا بإصلاحات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تستجيب للوضع الجديد والمهام الجديدة، وأن تحشد كل الأطراف معاً في إطار التزام بالتعددية. ووفقاً للولايات التي تنص عليها القرارات ذات الصلة، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على تحسين الكفاءة، وتعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات العالمية، وتعزيز قدرة جهازها الإنمائي على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، وتحسين الرقابة والمساءلة. وفيما يتعلق بتمثيل الموظفين وتوزيع الموارد، ينبغي أن تنعكس احتياجات البلدان النامية ومصالحها لأنها تمثل أربعة أخماس أعضاء الأمم المتحدة و 80 في المائة من سكان العالم. وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لتلبية توقعات المجتمع الدولي.

رابعا - الصين عضو مؤسس للأمم المتحدة، وأول بلد يوقّع على الميثاق. وهي تتبنى، بوصفها أكبر البلدان النامية وذات مقعد دائم في مجلس الأمن، المثل العليا للأمم المتحدة من خلال المساهمة في قضية الإنسانية المتمثلة في السلام والتنمية وتعزيز قيام مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، باتخاذ إجراءات ملموسة.

1 - تتبع الصين مسارًا إنمائيًا سلميًا. ولم نسع قط إلى الغزو أو التوسع الإقليمي أو إقامة مناطق نفوذ. ونحن ملتزمون بتطوير الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. وفي الوقت نفسه، سندافع بحزم عن سيادة الصين وكرامتها، ونتمسك بحقوق الصين ومصالحها المشروعة، ونحافظ على العدالة والإنصاف على الصعيد الدولي.

وتتطلع الصين بجدية إلى تسوية المواضيع الساخنة الإقليمية الكبرى من قبيل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية، والقضية النووية الإيرانية، وأفغانستان، وميانمار، والشرق الأوسط، وسوريا. وفيما نواصل إيجاد حلول لقضايا المواضيع الساخنة العالمية والإقليمية، فإننا نسعى إلى القيام بذلك على الطريقة الصينية.

وقد أوفدت الصين أكثر من 000 40 من حفظة السلام إلى أكثر من 30 بعثة، لتكون بذلك أكثر أعضاء مجلس الأمن الدائمين إسهامًا بقوات حفظ السلام. ويحظى حفظة السلام الصينيين بإشادة كبيرة من الأمم المتحدة والدول المضيفة على حد سواء لما يبدونه من صرامة في انضباطهم ومهنيتهم.

2 - وقد ضمنت الصين تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها البالغ عددهم 1,4 بليون نسمة. وفى هذا العام سوف تُخرِج الصين من ربقة الفقر جميع سكانها الريفيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الحالي وتكمل بناء مجتمع معتدل في ازدهاره من جميع النواحي. وسيكون ذلك إسهاما كبيرا في التقدم البشري.

وتسير الصين نحو تنفيذ خطة عام 2030 في الداخل من جميع النواحي، تمشيا مع فلسفتها الجديدة المتمثلة في التنمية المبتكَرة والمنسقة والخضراء والمتسمة بالانفتاح والقائمة على المشاركة. والصين من أوائل الدول التي أصدرت خطة وطنية وتقريرين مرحليين بشأن تنفيذ الخطة، وحققت نتائج مبكرة في العديد من المناطق.

وتعمل الصين مع بلدان أخرى على وضع التنمية في صميم إطار السياسة الكلية العالمية والسعي إلى تحقيق مزيد من التلاحم بين مبادرة الحزام والطريق وخطة عام 2030. وتساعد الصين بلدانًا ناميةً أخرى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذها خطة عام 2030.

وستواصل الصين اتباع استراتيجية للانفتاح تعود بالمنفعة على جميع الأطراف، وتتقاسم خبراتها وفرصها الإنمائية مع بلدان العالم. وإن استجابة الصين الفعالة لمرض كوفيد-19 وأسبقيتها في إعادة فتح الأعمال التجارية يتيح لنا فرصة طيبة للترويج لاقتصاد عالمي مفتوح على مستوى أعلى وتعزيز هيكلية جديدة للتنمية ذات دورة مزدوجة تكون فيها الدورة المحلية هي الدعامة الأساسية وحيث تقوم التنمية المحلية والدولية بدعم بعضهما بعضًا. وستسهم هذه الجهود في الانتعاش الاقتصادي العالمي وإتاحة فرص إنمائية جديدة لباقي العالم.

3 - ولا يوجد حق من حقوق الإنسان أهم من الحق في حياة سعيدة. وتعمل الصين، بوصفها بلدا يحترم حقوق الإنسان ويصونها، على تطبيق المبادئ العالمية لحقوق الإنسان في ضوء السياق الوطني، والتشجيع على إحلال الديمقراطية ورفاه الشعب اللذين يعزز بعضهما بعضا، كما تسعى إلى تحقيق السلام والتنمية بالتوازي. وهي ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال تحقيق قدر أكبر من التنمية. وهذا مسار لإعمال حقوق الإنسان يناسب الواقع الوطني للصين.

وبينما تبذل الصين قصارى جهدها لتعزيز حقوق الإنسان في الداخل، فإنها تطبق مبادئ المساواة، والثقة المتبادلة، والشمولية، والتعلم المتبادل، والتعاون الذي يفيد الجميع، والتنمية المشتركة. وهي تشارك بنشاط في شؤون حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وتنهض بجدية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتضطلع بجهود دولية واسعة النطاق للتعاون في مجال حقوق الإنسان. وهي تسهم بالحكمة والحلول الصينية في الحوكمة العالمية في مجال حقوق الإنسان.

4 - وتلتزم الصين التزاما راسخا بحماية نظام الحوكمة العالمية الذي محوره الأمم المتحدة، والمعايير الأساسية للعلاقات الدولية التي تستند إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وسلطة الأمم المتحدة ومكانتها، والدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية. والصين، بوصفها عضوا في جميع المنظمات الحكومية الدولية العالمية تقريبا، وطرفًا موقِّعًا على أكثر من 500 اتفاقية دولية، عملت بإخلاص على الوفاء بواجباتها الدولية والتقيّد بالتزاماتها الدولية؛ كما ستعمل الصين مع المجتمع العالمي على محاربة المحاولات الرامية إلى تقويض النظام الدولي أو الدوس بالأقدام على القواعد الدولية.

5 - وفي مواجهة مرض كوفيد-19، تفاعلت الصين بحماس مع خطة الاستجابة الإنسانية العالمية التي أطلقتها الأمم المتحدة؛ إذ قدمت منحة نقدية قدرها 50 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية، ومساعدة عينية لأكثر من 150 بلداً ومنظمة دولية، ومعدات طبية إلى أكثر من 200 بلد ومنطقة.

ولدى افتتاح جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين، أعلن الرئيس شي جينبينغ أن الصين ستقدم ملياري دولار في شكل مساعدات دولية على مدى عامين، وتعمل مع الأمم المتحدة على إنشاء مستودع ومركز عالميين للاستجابة الإنسانية في الصين، كما ستقيم آلية تعاون خاصة بمستشفياتها للاقتران مع 30 مستشفى أفريقي، وتجعل من تطويرها لقاح مضاد لمرض كوفيد-19 وتوزيعه، عند توافره، منفعةً عامّة عالميّة، وتعمل مع سائر الأعضاء في مجموعة العشرين على تنفيذ مبادرة تعليق خدمة الديون لأفقر البلدان. وستنفذ الصين هذه التدابير نصا وروحا، وتسهم في بناء مجتمع عالمي تتوافر فيه الصحة للجميع.

6 - ورغم أن الصين تواجه مهام إنمائية هائلة في الداخل، من قبيل تحسين رفاه الناس، فقد تحملت بسهولة مسؤوليات دولية تتناسب مع المرحلة الإنمائية والظروف الوطنية التي تجتازها، واتخذت مجموعة من الإجراءات في مجال السياسة العامة استجابة لتغير المناخ. وقد حققت الصين هدفها المتعلق بالمناخ لعام 2020 قبل الموعد المحدد، وهو ما يشكل إسهامًا كبيرًا في الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

وتشارك الصين بنشاط في الإدارة العالمية للمناخ، وهي من أوائل الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقد أسهمت بشكل كبير في إبرام بروتوكول كيوتو واتفاق باريس والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذه. وبفضل الجهود المتضافرة للصين والأطراف الأخرى، أصدر مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في مدريد لعام 2019 مجموعة من القرارات التي تدعم التعددية وتعكس توافق الآراء بشأن الإدارة المناخية، ما أرسى الأساس للمفاوضات ذات الصلة بالمتابعة.

7 - وفي اجتماعات القمة لعام 2015 التي أحيت الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، أعلن الرئيس شي جينبينغ عن مجموعة من المبادرات والتدابير الهامة لدعم عمل الأمم المتحدة. ويجري العمل حاليا على تنفيذها جميعًا في الميدان.

وأسهمت الصين بقوة احتياطية قوامها 8 آلاف جندي وجماعة شرطة دائمة قوامها 300 عنصر لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ورفعت مستوى ست من وحداتها الاحتياطية إلى المستوى الثالث في نظام تأهب قدرات حفظ السلام التابع الأمم المتحدة. وهكذا فإنها تساهم الآن بأكبر قوة احتياطية وبمعظم الوحدات المتنوعة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقدم الصندوق من أجل السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة ما مجموعه 67,7 مليون دولار أمريكي لما يزيد على 80 مشروعا، ما يدعم جهود الأمم المتحدة في مجالات من قبيل حفظ السلام ومكافحة الارهاب، والطاقة، والزراعة، والهياكل الأساسية، والصحة، والتعليم.

وساعدت الصين بلدانا نامية أخرى في 180 مشروعا للحد من الفقر، و 118 مشروعا للتعاون الزراعي، و 178 مشروعا في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة، و 103 مشاريع بشأن حفظ النظم الإيكولوجية وتغير المناخ، و 134 مستشفى وعيادة، و 123 معهدا للتعليم وللتدريب المهني. وقدم صندوق المساعدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب الدعم لأكثر من 80 مشروعا في أكثر من 30 بلدا من البلدان النامية، ما أعطى زخما للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وأسهمت الصين بشكل كبير في تنمية المرأة في العالم؛ فقد تبرعت بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتصبح أكبر متبرع بين البلدان النامية. وأنجزت 133 مشروعا صحيا للنساء والأطفال ودعت أكثر من 000 30 امرأة من بلدان نامية أخرى إلى برامج تدريبية في الصين.

وفي ظل الظروف الجديدة، ستواصل الصين تحمل مسؤولياتها وتقديم تبرعاتها باعتبارها بلدا رئيسيًا. وستوفر مزيدًا من المنافع العامة العالمية وتسهم بنصيبها في السلام والتنمية على الصعيد العالمي. وستعمل الصين مع بلدان العالم على دعم التعددية والمضي بها قدما، والانضمام إلى الأمم المتحدة في رحلة جديدة بالتزامات متجددة، وبناء مجتمع له مستقبل مشترك للبشرية.